أصلها أو أن حذفوا أو غيروا[1].

باب ما جاء معدولاً عن حده:

قسم هذا الباب على خمسة أقسام[2]: اسم للفعل في الأمر واسم للمصدر واسم للصفة في النداء وفي غير النداء واسم علم. وليس منها مقيس إلا اسم الفعل من الثلاثي والصفة في النداء من الثلاثي أيضاً وجميعها معدول عن مؤنث علم لفظاً وتقديراً لأن معناها لا يستعمل في الكلام.

ويستغرق ابن خروف كلاما في شرح الشواهد.

ثم يأتي إلى لفظ سيوبيه:

قوله: لأن هذا لم يكن اسماً علماً، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي

---

(1) ذكرنا رأي المبرد هذا من قبل.

انظر المقتضب 42/4

(2) هي عند الزجاج أربعة أقسام فقط:

(أ) يكون اسماً للأمر نحو دراك ونزال ومناع وهو هنا مكسور أبداً.

(ب) ومنه ما عدل ومعناه المصدر وهو أيضاً مبني على الكسر.

(جـ) ومن هذا الباب الصفات كقولهم للضبع جعار معدول من الجاعرة.

(د) ومنه التسمية بهذا اللفظ مثل حذام وقطام ورقاش فهي مبنية في لغة الحجاز ومعربة في لغة تميم على أنها أعلام وتمنع الصرف. وهذا يوافق ما ذهب إليه أبو سعيد الذي قال: «فعال في الوجوه الأربعة» ولعل بعض النحويين كالزجاج أسقط الضرب الخامس الذي أتى على وجهه ليس معدولاً وهو ما كان مذكراً أو مؤنثاً غير مشتق.

المقتضب 368/3

وقد تتداخل هذه الوجوه، فقد جعل سيبويه وتبعه النحويون «فجار» في قول النابغة:

فحملـــت بـــرة واحتملـــت فجـــار

من المصادر المعدولة، والأشبه عند ابن سيده أن تكون صفة غالبة.

المخصص 65/17